20 January 2004
Arabic

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أسترعي انتباهكم إلى البيان الصادر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
بروما عن الرئاسة الإيطالية للاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد، بشأن عقوبة الإعدام في ميانمار
(انظر المرفق).

وأرجوكم تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رتشارد راين

الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ والموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

بيان صادر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ عن الرئاسة الإيطالية للاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد، بشأن عقوبة الإعدام في ميانمار

إن الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق بالغ بشأن أحكام الإعدام التسعة التي أصدرتها سلطات ميانمار في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

وقد أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه البالغ بمبادرة دبلوماسية لدى وزارة الخارجية في ميانمار قامت بها الرئاسة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن عقوبة الإعدام تمثل انتهاكا للحق في الحياة وانتهاكا للكرامة الإنسانية ومن ثم فإن الاتحاد ملتزم بالعمل صوب إلغائها عالميا.

ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الدول التي لم تقم بعد بإلغاء عقوبة الإعدام أن تكفل الاحترام الكامل للضمانات الدولية، لا سيما الحد الأدنى من الضمانات الإجرائية. محاكمة عادلة، المنصوص عليها في المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والضمانات التي تكفل حماية حقوق من يواجهون عقوبة الإعدام، الواردة في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٠/١٩٨٤ المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤.

وتشارك في تأييد هذا البيان البلدان المنضمة إلى الاتحاد، وهي إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وجمهورية سلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا والبلدان المنتسبة بلغاريا وتركيا ورومانيا، وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا وليختنشتاين والنرويج.